

حوكمة الحيازة

لنَجعلها حقيقة

الخطوط التوجيهية الطوعية
بشأن الحوكمة المسؤولة
لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات
في سياق الأمن الغذائي الوطني





الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات مواردنا الطبيعية القيمة

سوف تؤدي الخطوط التوجيهية الطوعية دوراً مهماً في مجابهة تحدي إنهاء الجوع وضمان الأمن الغذائي لكل طفل، وامرأة، ورجل على نحو مستدام من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

غرازيانو دا سلفا

المدير العام منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة

توفّر الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات، وموارد طبيعية أخرى أرضيةً لسبل العيش وقاعدةً للممارسات الاجتماعية، والثقافية، والدينية. ولكن الضغط على هذه الموارد يزداد فيما يتمّ البحث عن مجالات للزراعة، ويشغلها التوسع العمراني، ويهجر الناس المناطق بفعل تدهور الأراضي، وتغيّر المناخ والنزاعات.

واستجابة لذلك، باشرت منظمة الفاو بالتعاون مع شركائها بإعداد خطوط توجيهية مقبولة دولياً لتعزيز الحوكمة الرشيد في مجال حيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات (الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني). وتروّج الخطوط التوجيهية حقوق الحيازة الآمنة، والحصول المتكافئ على الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات كوسيلة لاستئصال الجوع والفقر، ودعم التنمية المستدامة، وتعزيز البيئة. وقد أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي بصورة رسمية في ١١ مايو / أيار ٢٠١٢.

إيجاد أرضية مشتركة: البناء على التوافق

البناء على التوافق. إن تحسين حوكمة الحيازة يتطلب رفع مستوى الوعي، وتطوير القدرات، والرصد، والتيسير الفني. وتُشجّع المؤسسات المعنية بإدارة وتسيير حيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات على استخدام الخطوط التوجيهية على المستويات كافة. والمبادرات الإقليمية التي تتطرق إلى مسألة الحصول على الموارد، مثل المبادرة الإفريقية للسياسات المتعلقة بالأراضي، حيث يتشارك التآزر الطبيعي مع الخطوط التوجيهية.

العمل معاً. أنشئت شراكات قوية، ومنفتحة، وشفافة مع البلدان، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الدولية، ووكالات أخرى في الأمم المتحدة. وتشكل هذه الشراكات قاعدة لتحقيق تغييرات عالمية في مجال حوكمة الحيازة.

عملية تشاورية شاملة: وُضعت الخطوط التوجيهية من خلال عملية تشاورية عالمية متعددة الأطراف. وتمت استشارة مسؤولين في الحكومة، ومنظمات من المجتمع المدني، وممثلين عن القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية في خمس عشرة اجتماع حيث جرى تقييم المسائل والإجراءات الواجب إدراجها في الخطوط التوجيهية.

المفاوضات الحكومية الدولية. أُنجرت الخطوط التوجيهية من خلال مفاوضات حكومية دولية قادتها لجنة الأمن الغذائي، وقد جرت في أجواء إيجابية وبناءة، وشارك فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص.

الإقرار. أقرت الخطوط التوجيهية من جانب لجنة الأمن الغذائي العالمي في ١١ مايو / أيار ٢٠١٢. وتعتبر هذه الخطوط أول أداة عالمية شاملة تتعلق بالحيازة وإدارتها، أعدت من خلال مفاوضات فيما بين الحكومات.

مزيد من القراءة

الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. ٢٠١٢. منظمة الأغذية والزراعة ولجنة الأمن الغذائي.

الخطوط التوجيهية الطوعية لحوكمة الحيازة في لمحة ٢٠١٢ منظمة الأغذية والزراعة

مساعدة غير رسمية لقراءة الخطوط التوجيهية الطوعية، بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني. ٢٠١٢. منظمة الأغذية والزراعة

نحو تحسين حوكمة الأراضي، وثيقة عمل عن حيازة الأراضي ١١. ٢٠٠٩. منظمة الفاو وموئل الأمم المتحدة الحوكمة الرشيدة في حيازة الأراضي وإدارتها. دراسات عن حيازة الأراضي ٩. ٢٠٠٧. منظمة الفاو»

والمزيد من المطبوعات عن حوكمة الحيازة متاحة على الموقع:

www.fao.org/nr/tenure/information-resources



إطار حوكمة الحيازة

صك قانوني دولي غير ملزم. تمثّل الخطوط التوجيهية توافقاً عالمياً حول مبادئ ومعايير مقبولة دولياً بشأن الممارسات المسؤولة. وهي توفر إطاراً يمكن للدول استخدامه لدى وضع سياساتها، وتشريعاتها، وبرامجها.

نهج قائم على حقوق الإنسان. تضع الخطوط التوجيهية حقوق الحيازة في سياق حقوق الإنسان. وحقوق الحيازة وحوكمتها مهمة لتحقيق حقوق الإنسان، من قبيل الحق في الغذاء الكافي والحق في المسكن اللائق.

التوجيهات لمجموعة من الأطراف. بمساعدة الخطوط التوجيهية، بإمكان الأطراف أن يحدّدوا ما إذا كانت إجراءاتهم المُتّرحّة، وإجراءات الآخرين تشكل ممارسات مقبولة.

الجزء ١

تمهيد

هذا الجزء هو مقدّمة للخطوط التوجيهية، وهو يشمل أهداف هذه الخطوط، وطبيعتها، ونطاقها.

الجزء ٢

مسائل عامة

يتناول هذا الجزء جوانب حوكمة الحيازة في ما يخصّ الحقوق والمسؤوليات؛ والأطر السياسية، والقانونية، والتنظيمية؛ وتقديم الخدمات. ويجب أخذ الخطوط التوجيهية الواردة في هذا الجزء في الاعتبار لدى قراءة الأجزاء اللاحقة.

الجزء ٣

الاعتراف القانوني بحقوق وواجبات الحيازة وتوزيعها

يتطرّق هذا الجزء إلى حوكمة الحيازة من ناحية الاعتراف القانوني بحقوق حيازة الشعوب الأصلية والمجتمعات الأخرى التي تعتمد نظم حيازة عرفية، إضافة إلى حقوق الحيازة غير الرسمية؛ كما يتناول مسألة التوزيع الأوّلي لحقوق الحيازة في الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات التي يملكها أو يسيطر عليها القطاع العام.

الجزء ٤

نقل حقوق وواجبات الحيازة والتغييرات الأخرى

يتطرّق هذا الجزء إلى حوكمة الحيازة في حال نقل الحقوق القائمة وما ي صاحبها من واجبات، أو إعادة توزيعها، عبر الأسواق ومعاملات حقوق الحيازة نتيجة للاستثمارات، وتجميع الأراضي، وغير ذلك من نهج التعديل، أو إعادة الحقوق، أو الإصلاحات عن طريق إعادة التوزيع أو المصادرة.

الجزء ٥

إدارة الحيازة

يتطرّق هذا الجزء إلى حوكمة إدارة حيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات في ما يتعلّق بسجّلات حقوق الحيازة، والتقييم، والضرائب، والتخطيط المكاني المنظم، وحل النزاعات بشأن الحيازة والمسائل العابرة للحدود.

الجزء ٦

الاستجابات إلى تغيّر المناخ وحالات الطوارئ

يتطرّق هذا الجزء إلى حوكمة حيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات في سياق تغيّر المناخ، والكوارث الطبيعية، والنزاعات.

الجزء ٧

الترويج، والتنفيذ، والرصد، والتقييم

يتطرّق هذا الجزء إلى تشجيع السبل التعاونية لترويج وتنفيذ ومراقبة وتقييم هذه الخطوط

حوكمة الحيازة: أساسية في التنمية المستدامة

وحوكمة الحيازة مهمة في الإدارة القانونية الرسمية، كما في ترتيبات الحيازة غير الرسمية والعرفية.

والحوكمة المسؤولة للحيازة تتطلب:

- الاعتراف بأصحاب حقوق الحيازة وبحقوقهم، واحترامهم.
- صون حقوق الحيازة المشروعة من التهديدات.
- تعزيز وتسهيل التمتع بحقوق الحيازة المشروعة.
- توفير إمكانية الوصول إلى العدالة لمعالجة الانتهاكات.
- الوقاية من المنازعات العنيفة المتصلة بالحيازة، ومن ظهور فرص الفساد.

ومن شأن السبل المسؤولة التي تنظم استخدام الموارد الطبيعية ومراقبتها أن تحترم الكرامة الإنسانية، وعدم التمييز، والإنصاف، والعدالة، والمساواة بين الجنسين، وسيادة القانون، والشفافية، والمساءلة. وينبغي أن تُنظم الموارد الطبيعية بالتشاور والتشارك مع الأشخاص أصحاب حقوق الحيازة المشروعة. كما يجب رصد تأثير هذه الإجراءات بصورة منتظمة.

حيازة الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات. تمثل الحيازة العلاقة القائمة بين الأشخاص في ما يخص الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات، وموارد طبيعية أخرى. وتحدد قواعد الحيازة ما هي الموارد التي يمكن استعمالها، ومن يستعملها، ومدّة استعمالها، وشروط استعمالها.

الحصول على الموارد. تستند سبل عيش العديدين على الحصول المتكافئ على الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات وضمان حيازتها. ومن المهم الحصول على هذه الموارد لاستئصال الجوع والفقر، ودعم التنمية المستدامة، وتعزيز البيئة.

حوكمة الحيازة هي الطريقة التي يدير بها المجتمع عملية الحصول على الموارد الطبيعية ومراقبتها. وتشمل كيفية التوفيق بين الأولويات والمصالح المتنافسة لدى مجموعات مختلفة، وكيفية مشاركة الأفراد والمجموعات في اتخاذ القرارات، وكيفية مساءلة الحكومة أمام الآخرين، وكيفية فرض المجتمع على أفرادها احترام الحقوق، والحريات، والقوانين، والقواعد. وتعتمد الفعالية في التصدي لمشاكل الحيازة إلى حد بعيد، على نوعية الحوكمة

نهج متعدد التخصصات

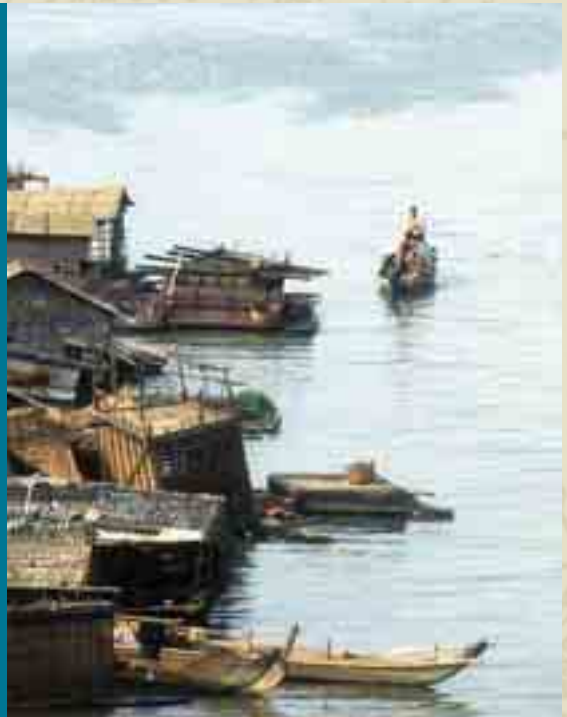
تعتمد الخطوط التوجيهية نهجاً متعدد التخصصات يقرّ بالروابط الريفية والحضرية، وينظر في مجموعة من الموارد الطبيعية، ويدمج سبل حماية المجموعات الضعيفة.

ويشجّع جميع الأطراف على النظر في الاستعمالات المترابطة للموارد الطبيعية، واعتماد نهج مستدام في إدارتها.

والأدلة والدراسات التقنية متاحة لصانعي القرارات والمدراء لتوجيه عملية اتخاذ إجراءات في مجالات من قبيل الأراضي، ومصايد الأسماك، والغابات، والمساواة بين الجنسين.

المنشورات حول حوكمة الحيازة متاحة على الإنترنت على العنوان:

www.fao.org/nr/tenure/information-resources





الاتصال

الخطوط التوجيهية الطوعية لحكومة الحيازة

شعبة المناخ ، والطاقة والحيازة

الإدارة المعنية بالموارد الطبيعية والبيئة

منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة

Viale delle Terme di Caracalla

Rome 00102

Italy

البريد الإلكتروني: VG-tenure@fao.org

www.fao.org/nr/tenure

الدعوة إلى التعاون

تشكل الشراكات عنصراً رئيسياً لتحسين حوكمة

الحيازة. وتدعو مبادرة الخطوط التوجيهية الطوعية

لحكومة الحيازة إلى التعاون، وإنشاء الشبكات، والقيام

بنشاطات مشتركة لتحسين حوكمة حيازة الأراضي،

ومصايد الأسماك، والغابات على المستوى العالمي،

والإقليمي، والوطني. ويشمل الشركاء مؤسسات التمويل

الدولية ومنظمات الأمم المتحدة وأصحاب الشأن في

الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني والأوساط

الأكاديمية. وتتوسع الشبكة المعنية بحكومة حيازة الأراضي

على نحو مستمر. وندعوكم إلى المشاركة في هذه العملية

الدينامية!